الجمهورية العربية
السورية
Syrian Arab Republic

بيان
السفير ميلاد عطية
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية أمام
الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية
25 -29 تشرين الثاني 2024

H.E Ambassador Milad ATIEH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW
THE TWENTY-NINETH SESSION OF THE CONFERENCE OF THE STATES PARTIES

27-29 November 2024

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم، بالتهنئة لسعادة السفير ألمير ساهوفيتش، سفير البوسنة والهرسك على انتخابه رئيساً للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر الجزيل لسعادة السفير سلجوق مستنصر ترار المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية على إدارته لأعمال الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر بمهنية و اقتدار.

ينضم وفدي إلى بيان دول حركة عدم الإنحياز والصين الأطراف في الاتفاقية، الذي ألقاه نيابةً عنها ممثل جمهورية أوغندا في هذا الاجتماع.

السيد الرئيس،

لقد اعتبرت الجمهورية العربية السورية ومعها عددٌ كبيرٌ من الدول أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي أول اتفاق متعدد الأطراف هدفه القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وبأن الضمانة لقيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهذا الدور الفعال والهام المُناط بها هو رهن التنفيذ الأمين وغير التمييزي والعادل والنزيه لما تنص عليه الاتفاقية. إلا أن و اقع عمل هذه المنظمة خلال /27/ سنة مضت، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، أثبت أنها قد تحولت إلى أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية لتنفيذ أجندات جيوسياسية وأمنية ذات طابع إقليمي ودولي ضد دول لا تتماهى مع سياسات تلك الدول وتوجهاتها، وخير دليل على ذلك، محاولة استهداف سورية والاتحاد الروسي من خلال توجيه الاتهامات الباطلة التي لا أساس لها على الإطلاق، باستخدام أسلحة كيميائية، والزج بما يجري في أوكر انيا في أعمال المنظمة. في هذا السياق، تؤيد سورية حق روسيا في الدفاع عن نفسها وحماية أمنها القومي رداً على السياسات الغربية العدو انية.

إن هذا النهج الغربي الهدام وتسييس عمل المنظمة و انتهاك أحكام الاتفاقية أدى إلى حرفها عن الأهداف التي أُنشأت من أجلها. لقد أضحت استقلالية هذه المنظمة على المحك، ولم تعد مؤهلة لتحقيق الغرض منها في ظل هذا الو اقع، وبات من الصعب استعادة مصداقيتها وقيامها بإنجاز المهام المنوطة بها. ويكفي الإشارة إلى القرارات التي تم اعتمادها وتمريرها من خلال التصويت منذ عام 2018 ولغاية الآن، لنرى حجم التسييس ومخالفة نصوص الاتفاقية من قبل تلك الدول. وكان آخر انتهاك لنصوص الاتفاقية ما أقدمت عليه الدول الغربية باعتماد قرار مُسيس من خلال التصويت في

الدورة الـ /28/ لمؤتمر الدول الأطراف ضد سورية. هذا القرار المُثير للجدل للغاية، الذي لا يعكس إرادة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بل يعكس إرادة /69/ دولة فقط من أصل /193/ دولة. ويُضاف إلى ذلك، مخالفتها لما تنص عليه الفقرة /23/ من المادة الثامنة في الاتفاقية، من خلال إبعاد الاتحاد الروسي عن عضوية المجلس التنفيذي.

السيد الرئيس

لقد نفذت الجمهورية العربية السورية كل ما يترتب عليها من التزامات بموجب عملية انضمامها إلى الاتفاقية، وبذلت قصارى جهدها وعملت بكل جدٍ والتزامٍ ومصداقيةٍ وشفافيةٍ خلال الإحدى عشر عاماً المنصرمة، وتعاونت بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمنظمة وفرقها وقدمت كل التسهيلات المطلوبة لإنجاح مهماتها. وخلال الفترة من تشرين الثاني 2023 ولغاية أيلول 2024، عُقدت أربع جولات من المشاورات بين خبراء اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان، وقدمت سورية خلالها كل ما هو مطلوب منها، ليس من الناحية اللوجستية فقط، بل المعلومات المضمونية المطلوبة، إضافة إلى تقديم وثائق وتفسيرات ومعلومات حول الكثير من المسائل.

في هذا السياق، ترفض الجمهورية العربية السورية رفضاً قاطعاً الاتهامات الباطلة التي توجهها الدول الغربية ضد سورية، كاتهام سورية بعدم التعاون وبأنها لا تزال تخفي برنامجاً كيميائياً، وكذلك اتهامها باستخدام الأسلحة الكيميائية في بعض الحوادث المفبركة والمزورة. كما وتكرر رفضها للنهج الذي دأبت الأمانة الفنية على اتباعه في تقاريرها، باعتباره خروجاً عن مبدأ الحياد والنزاهة والمهنية التي حددتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الإطار، تؤكد سورية بأن هذه الاتهامات لا أساس لها على الإطلاق، وتندرج في إطار ممارسة المزيد من الضغوط وأعمال العدوان المباشر وغير المباشر ضد سورية.

السيد الرئيس

بتاريخ /18/ تموز 2024، عممّت مجموعة برلين21 رسالة على جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية للمنظمة والأمين العام للأمم المتحدة، أشارت فيها إلى المراجعة التي قامت بها في شهر أيار من عام 2023، وكذلك إلى تقرير صدر في البرلمان الأوروبي بعنوان: "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية- الطريق إلى الأمام" أعده عضوا البرلمان

الأوروبي كلير دالي ومايك والاس، حول الجدل الدائر في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تقرير حادثة دوما(نيسان 2018). لقد أكدت مجموعة برلين21 وعضوي البرلمان الأوروبي المذكورين حرصهما على مستقبل المنظمة واستعادتها مصداقيتها، من خلال ضمان عودتها الكاملة إلى العمل في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. واعتبرت المجموعة أن الفشل في الرد على هذه العيوب الموثقّة في تقرير المنظمة حول حادثة دوما، أمرٌ غير مقبول بالنسبة لمنظمة دولية، مُكّلفة بتقديم أدلة موضوعية وعلمية حول المسائل ذات الأهمية الجيوسياسية، والتي قد تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

في هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية ضرورة قيام الأمانة الفنية وأجهزة صنع السياسات في المنظمة بدراسة "مراجعة" مجموعة برلين21 وتقرير عضوي البرلمان الأوروبي حول حادثة دوما، والرد على ما جاء فيهما من معلومات ودراسات فيزيائية وفنية وعلمية أعدها خبراء وعلماء وأكاديميون غربيون مستقلون، بما يُعيد للمنظمة مصداقيتها.

السيد الرئيس

تنعقد الدورة الحالية للمجلس التنفيذي وقد مرّ أكثر من عام على حرب الإبادة الجماعية والتّطهير العِرقي التي يشنّها جيش الكيان الصهيوني بسلاح أمريكي- غربي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي أدّت إلى استشهاد أكثر من /42/ ألفاً مُعظمهم من الأطفال والنّساء، وإصابة أكثر من /120/ ألفاً آخَرين، وتدمير أكثر من 95 بالمئة من المنازل والبنايات في القطاع، بدعمٍ مُباشرٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. لقد كشفت هذه الحرب والجرائم ضد الإنسانية عدالة القضية الفلسطينية على مستوى العالم، وبذات الوقت انكشفت حقيقة الكيان الصهيوني الإجرامية، وكذب ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض الدول الغربية عن حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من الشعارات الأخرى. لقد بات واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية شركاء حقيقيين في جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، وهم يشجعون بسياساتهم الكيان الصهيوني على الاستمرار في حرب الإبادة هذه ومواصلة جرائمه واعتداءاته المتكررة على الأراضي السورية ودول أخرى في المنطقة.

في هذا السياق، نؤكد دعمنا لطلب دولة فلسطين بالتحقيق بحوادث استخدام الكيان الصهيوني للأسلحة الكيميائية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. ونطالب الأمانة الفنية بالتحرك والقيام بمهامها وفقاً لولايتها، كما تحركت في أماكن أخرى وفي ادعاءات مماثلة.

السيد الرئيس

لقد عمد الكيان الإسرائيلي في سياق التغطية على فشله في تحقيق أهداف حربه وعدوانه المستمر إلى تصعيد خطير للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. فلا يزال لبنان الشقيق يواجه عدواناً همجياً غادراً ومستمراً تسبب باستشهاد وإصابة آلاف المدنيين، وبنزوح أكثر من مليون شخص نتيجة قصف جوي وبري إسرائيلي ممنهج دمر آلاف المنازل وحول تجمعات سكنية وقرى بأكملها إلى ركام، في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي سياق عدوانه الوحشي، أمعن كيان الاحتلال بارتكاب جرائم حرب موصوفة عبر شن هجمات إرهابية سيبرانية باستخدام وسائل اتصال مدنية كأدوات لقتل وجرح آلاف اللبنانيين، ومارس عمليات الاغتيال بحق قادة وشخصيات فلسطينية ولبنانية، مستفيداً في ذلك من العجز الدولي عن وقف تلك الجرائم ومحاسبته عنها ومظلة الحماية التي توفرها له الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون. كما يستمر الكيان الإسرائيلي بعدوانه المتكرر على إيران واليمن والعراق والأراضي السورية التي أودت بحياة عشرات الشهداء المدنيين وأصابت المئات، وأوقعت خسائر بالمباني السكنية والمنشآت المدنية، ولم يسلم من جرائمه حتى المباني الدبلوماسية لدول أخرى في دول مجاورة.

السيد الرئيس

يُشكل الإرهاب الكيميائي أحد الأخطار الجسيمة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وما نأسف له هو تجاهل الأمانة الفنية للمنظمة، بوصفها منظمة دولية، كل التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتلك التي تُقدمها اللجان والفرق المتخصصة إلى مجلس الأمن، والتي تؤكد جميعها بأن المجموعات المدرجة على قوائم مجلس الأمن ككيانات إرهابية، مثل تنظيم هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، قد تمكنت من امتلاك أسلحة متطورة، ومنظومات جوية استخدمها الإرهابيون في مناسبات متعددة بما في

ذلك الأسلحة الكيميائية. إن هذه التقارير تؤكد التحذيرات التي أطلقتها سورية منذ عام 2011، والرسائل التي أبلغت فيها سورية مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عما يقوم به الإرهابيون في سورية من تحضيرات لاستخدام أسلحة كيميائية، وحالات متعددة تم فيها استخدام تلك الأسلحة في أكثر من حادثة ضد المواطنين المدنيين وعناصر الجيش العربي السوري، من دون أن تلقى تلك الرسائل أي اهتمام من قبل الأمانة الفنية للمنظمة. وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية أن سلوك الدول الغربية، ضاعف خطر الإرهاب الكيميائي، وشجع التنظيمات الإرهابية على امتلاك الأسلحة الكيميائية واستخدامها ضد المدنيين السوريين وقوات الجيش العربي السوري، الأمر الذي قابلته الدول الغربية في المنظمة بالتجاهل التام والتبني الكامل لروايات المجموعات الإرهابية، بل واستخدام تلك الروايات ذريعة للعدوان العسكري على سورية، كالعدوان الثلاثي الأمريكي الفرنسي البريطاني في عام 2018 ضد سورية، واتهام سورية باستخدام أسلحة كيميائية.

في هذا السياق، تطالب الجمهورية العربية السورية جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بضرورة التقيد بما تنص عليه الفقرة /18/ من قرار مجلس الأمن 2118، وجميع القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي للمنظمة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تؤكد جميعها على الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونُشير بهذا الصدد إلى أن المعاقل المتبقية للإرهاب الدولي على الأراضي السورية تنتشر في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلالين الأمريكي والتركي في شمال شرق وشمال غرب وجنوب شرق سورية.

السيد الرئيس،

إن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل خطوة هامة جداً في ضمان إقامة نظام عالمي فعّال ضد الأسلحة الكيميائية. إلا أن هذا الأمر لن يتحقّق من دون إلزام إسرائيل بالإنضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبقية الاتفاقيات الدولية المتعلّقة بمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

وما تزال إسرائيل تتستر على ترساناتها من أسلحة الدمار الشامل وترفض الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغطاء ومساعدةٍ من الولايات المُتحدّة الأمريكيّة.

السيد الرئيس

لا يمكن فصل جرائم الكيان الإسرائيلي وعدوانه المستمر على سورية عن الدور التخريبي الذي انتهجته بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بحق سورية، حيث واصلت تلك الدول انتهاك سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها عبر استمرار وجود قواتها العسكرية بشكل غير شرعي على الأراضي السورية، ودعمها لميليشيات انفصالية، وتنظيمات إرهابية. كما عملت تلك الدول على مفاقمة الوضع الإنساني للشعب السوري من خلال فرض إجراءات قسرية أحادية الجانب طالت آثارها الكارثية شتى مناحي الحياة اليومية للسوريين. وفي هذا السياق، تدعو سورية إلى التعاون الدولي لمواجهة القيود غير الشرعية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الغربية الأخرى، على نقل التكنولوجيا العلمية للأغراض السلمية إلى الدول النامية، وإخضاعها للتدابير القسرية أحادية الجانب غير شرعية ضد بعض الدول الأخرى، بهدف منعها من تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية لشعوبها، ومنعها من استخدام الكيمياء للأغراض السلمية في مخالفة صريحة لأحكام الاتفاقية وللقانون الدولي. ويندرج في إطار التدابير القسرية أحادية الجانب غير الشرعية واللاأخلاقية القرار الذي عملت الدول الغربية على فرضه وتمريره في الدورة الـ /28/ لمؤتمر الدول الأطراف لعام 2023 والذي يُمثل خرقاً صارخاً لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشر من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإمعاناً منها في فرض المزيد من الإجراءات القسرية غير الشرعية، التي تُشكّل بآثارها، واسعة النطاق، حرباً مباشرةً وشاملةً ضد حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين، وتقويضاً لسبل استعادة أمنهم واستقرارهم وسبل عيشهم.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .